

Distr.  
GENERAL

S/1994/304  
16 March 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو الثالث من سلسلة تقارير أقدمها الى مجلس الأمن عن أنشطة شعبية الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى إجراء الانتخابات المقرر أن يتم في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٤. وهذا تقرير خاص يوجز أنشطة بعثة الانتخابات ويحاول القاء نظرة شاملة على ما تتكشف عنه العملية الانتخابية حتى يوم الانتخابات. وقد صدر تقرير سابق (S/1994/179) في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، وسيصدر تقرير آخر بعد إجراء الانتخابات مباشرة وسيتضمن تعليقات على الأحداث التي جرت يوم الانتخابات وتقييما لسير الانتخابات عموما حسبما رصدها مراقبو الأمم المتحدة الدوليون.

#### ثانيا - وزع العنصر الانتخابي

٢ - أُنشئت شعبة الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتتمثل ولايتها في مراقبة العملية الانتخابية قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها وذلك بموجب الاختصاصات التالية:

(أ) التحقق من أن التدابير والقرارات المتخذة من جانب جميع السلطات الانتخابية غير متحيزة ومتفقة مع مقتضيات إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

(ب) التحقق من اتخاذ خطوات ملائمة لكفالة إدراج المواطنين المؤهلين للانتخاب في القوائم الانتخابية كيما يتمكنوا من ممارسة حقهم في التصويت؛

(ج) التحقق من وجود آليات فعالة تضمن الحيولة دون التصويت أكثر من مرة وذلك بالنظر الى عدم إمكانية إجراء فحص كامل للقوائم الانتخابية قبل إجراء الانتخابات؛

(د) التحقق من احترام حرية التعبير والتنظيم والانتقال والاجتماع بدون قيود؛

(هـ) التحقق من توفر معرفة كافية لدى الناخبين المحتملين بآليات الاشتراك في الانتخابات؛

../..

(و) فحص وتحليل وتقييم الانتقادات الموجهة والاعتراضات المثارة والمحاولات المبذولة للخروج بالعملية الانتخابية عن إطار الشرعية، وإبلاغ هذه المعلومات، إذا لزم الأمر، إلى المحكمة الانتخابية العليا؛

(ز) إبلاغ المحكمة الانتخابية العليا بالشكاوى الواردة بشأن المخالفات المرتكبة في مجال الدعاية الانتخابية أو بشأن التدخلات المحتملة في العملية الانتخابية؛ وطلب معلومات، عند الاقتضاء، عن التدابير التصحيحية المتخذة من جانب المحكمة؛

(ح) إيفاد مراقبين إلى كل موقع من مواقع الاقتراع، في يوم الانتخابات، للتحقق من توفر الاحترام الكامل للحق في التصويت.

٣ - وتقوم شعبة الانتخابات بعملها منذ ستة أشهر بعدد يبلغ ٣٦ موظفا من الفئة الفنية موزعين على ستة مكاتب إقليمية. وعلى الرغم من هذا العدد الصغير إلى حد ما من الموظفين، تمكن العنصر الانتخابي من أداء مهام المراقبة الموكلة إليه على أساس التنسيق والتعاون الوثيق مع العناصر الأخرى في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وبالإضافة إلى مراقبة أنشطة المحكمة الانتخابية العليا، والأحزاب السياسية، وغيرها من المنظمات العامة ووسائل الإعلام الجماهيري تقوم أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بتقديم الدعم التقني والسوقي في إعداد سجل الناخبين في جميع مناطق البلد. وبانتهاء فترة الحملة الانتخابية تكون أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قد قامت بما متوسطه تسع زيارات مراقبة لكل مدينة من مدن البلد البالغ عددها ٢٦٢، أي أكثر من ٢٥٠ زيارة، وقامت أيضا بإيفاد ما مجموعه ٣٧٠ دورية. واشتمل تقديم هذا الدعم على سفر قطعت فيه مسافات قدرها نحو ٧٣٤ ٠٠٠ كيلو متر، كما سجل حوالي ٢٧٠ ساعة طيران بطائرات هليكوبتر.

#### ثالثا - أنشطة المراقبة

٤ - شجعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على إجراء مناقشات بهدف تأمين التوقيع من جانب الأحزاب السياسية على مدونات لقواعد السلوك. وقد وقعت على اتفاقات من هذا النوع جميع الأحزاب المتنافسة في كل من محافظات السلفادور الـ ١٤ وكذلك في عدد من المجالس البلدية. وفي ١٠ آذار/مارس، وقّع جميع المرشحين للرئاسة، بمقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، على إعلان أقرؤا فيه برفضهم للعنف والتزامهم باحترام نتائج الانتخابات والامتنثال لاتفاقات السلم. وعقدت اجتماعات دورية مع الأحزاب السياسية على المستويين المركزي والمحلي بغية بحث المشاكل الجارية والحلول الناجمة لها. وعقدت شعبة الانتخابات اجتماعات مشتركة على أساس منتظم مع المحكمة الانتخابية العليا، ومجلس المراقبة - المؤلف من ممثلي جميع الأحزاب السياسية - ومديري الحملات الانتخابية للأحزاب بهدف حل أي مشكلة يمكن أن تنشأ خلال العملية الانتخابية. وفي هذه الاجتماعات جرى بحث وتقييم الاقتراحات التقنية الرامية إلى تحسين عملية التسجيل.

٥ - اجتمعت الشعبة مع أكثر من ٧٠ وفداً من وفود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والجامعات ووسائل الإعلام طلبت معلومات عن العملية الانتخابية. وخلال الأشهر السابقة للانتخابات، اتصل ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ممثلون عن عدة منظمات يعتزمون مراقبة الانتخابات عن طريق تعبئة نحو ٢ ٠٠٠ مراقب دولي - بالإضافة إلى المراقبين التابعين للبعثة ذاتها. وأعدت شعبة الانتخابات مجموعة إعلامية تضم وثائق عن الإجراءات الانتخابية والمراقبة الدولية، فضلاً عن تقارير للأمين العام. وهذه الوثائق متاحة لجميع الوفود والصحفيين الذين يهتمون بمعلومات من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

٦ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بحشد ٩٠٠ مراقب دولي لوزعهم قبل يوم الانتخابات في جميع بلديات السلفادور البالغ عددها ٢٦٢. وسيكون هناك فريق مراقبين في كل مركز من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٣٥٥، وبذلك يبلغ مجموع مقار الاقتراع ٩٧٠ ٦. وسيتراوح عدد المراقبين في كل فريق وفقاً لحجم مركز الاقتراع بنسبة قدرها نحو ١٠ مقار لكل مراقب. وسيقوم المراقبون التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بتغطية سير العملية الانتخابية في ٢٠ آذار/مارس وكذلك عد الأصوات في كل من مقار الاقتراع وفي المحكمة الانتخابية العليا في آخر ذلك اليوم وخلال الأيام التالية. وبعد يوم الانتخابات، ستصدر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بياناً عاماً عن سير الانتخابات.

#### رابعا - تسجيل الناخبين

٧ - كان إعداد السجل الانتخابي مسألة مركزية منذ بداية العملية. وكما ذكرت في تقرير السبق (S/1994/179، الفقرة ١٧)، يمكن القول بأن تسجيل الناخبين، حتى إقفال السجل، ومن الناحية الكمية عموماً كان مرضياً. وتشمل القوائم الانتخابية أسماء ما يزيد عن ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ سلفادوري، منهم أكثر من ٢ ٣٥٠ ٠٠٠ يمكن أن يكون بحوزتهم بطاقات انتخابية عندما توشك فترة المهلة المحددة لتسليم البطاقات على الانتهاء في ١٢ آذار/مارس. وهذا الرقم يربو على ٨٥ في المائة من العدد المقدر للناخبين الذين هم في سن الانتخاب. ويرد فيما يلي وصف لبعض أوجه القصور والصعوبات المتبقية فيما يتعلق بالتسجيل وقوائم الناخبين.

٨ - وأحد أوجه القصور الرئيسية للسجل هي أن هناك أكثر من ٧٤ ٠٠٠ شخص من طالبي التسجيل لم يدرجوا به لأن طلبهم لم يوثق بشهادات ميلاد. وعلى المستوى الوطني، يبلغ هذا الرقم ٢,٨ في المائة من مجموع المقيدون بسجل الناخبين. وعلى الرغم من ذلك فهناك ٣٥ بلدية في مناطق النزاع السابقة يبلغ فيها متوسط عدد الطلبات غير الموثقة ١٠,٤ في المائة - أي أكثر من ثلاثة أمثال المتوسط الوطني. وتبلغ هذه الطلبات عدداً يتجاوز ١٠ ٠٠٠. وقد حدث ذلك على الرغم من تنفيذ خطتين واسعتي النطاق لاسترداد ما يزيد عن ٣٦٠ ٠٠٠ شهادة ميلاد من المكاتب البلدية، بمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، تركّزتا بصورة أكثر كثافة في مناطق النزاع السابقة. ووثق استناداً إلى نتائج هاتين الخطتين نحو ٦٠ ٠٠٠ طلب من طلبات التسجيل. ولما كان إعدام السجلات من

الأمر المتكرر الحدوث على نحو خاص في هذه المناطق، فقد طبق هناك قانون للاستثناءات تطبيقاً أكثر تساهلاً فيما يتعلق بإعادة التوثيق بالنسبة للمواطنين.

٩ - وقد نُص في المواد ٣٠ و ٤٨ و ٥١ من قانون الانتخابات على وسيلة لحل مشكلة الطلبات غير المؤهلة المتبقية، يمكن بموجبها إدخال التصويبات وتقديم المطالبات فيما يتعلق بالسجل خلال فترة زمنية تحددها المحكمة الانتخابية العليا. أما في الممارسة العملية، فعلى الرغم من أن المحكمة قد أصدرت توجيهات بشأن هذه المسألة عن طريق وسائل الإعلام، فإنها لم تقرر ذلك بمواعيد نهائية محددة للمواطنين لتقديم الشكاوى. وقد قامت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور خلال الأيام الأخيرة من شباط/فبراير وحتى ٦ آذار/مارس، بالتحقق من أن طلبات إدخال التصويبات وتقديم شهادات الميلاد لتوثيق طلبات الناخبين قد قبلت من جانب المحكمة. وقامت المحكمة بتجهيز ما يقرب من ٥ ٠٠٠ مطالبة مقدمة من مواطنين غير حائزين لبطاقات انتخابية نتيجة لعدم وجود شهادات ميلاد.

١٠ - وثمة مشكلة أخرى مازالت قائمة فيما يتعلق بالسجل وهي إمكانية التصويت أكثر من مرة من جانب الأشخاص الذين بحوزتهم بطاقات انتخابية متعددة بنفس الهوية أو بهويات مختلفة. ومن المتعذر تحديد عدد الأشخاص في ظل هذه الظروف. فمن ناحية، لم ترفع أسماء المواطنين المتوفين من السجل لأسباب تقنية. ومن الناحية الأخرى، أن الذي أدى إلى ازدواج التسجيل للشخص الواحد تحت هويات مختلفة هو الإطار القانوني الذي كان معداً لمواجهة الظروف الاستثنائية المعينة للمشردين والسجلات التي أعدمت. ولا يمكن الحيلولة دون التصويت لأكثر من مرة من جانب الأشخاص الذين يحملون بطاقات متعددة إلا باستخدام مناسب وقت التصويت لمداد لا يمحي. وفي هذا الصدد، سيتعين على السلطات الانتخابية، وكذلك على مراقبي الأحزاب والمراقبين الدوليين توجيه عناية خاصة لضمان حفظ المداد واستخدامه على النحو السليم.

١١ - ولاحظت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وجود حالات لمواطنين لم يتمكنوا من الحصول على بطاقاتهم الانتخابية على الرغم من ورود أسمائهم في قوائم الناخبين، وذلك لأن بطاقات تسجيلهم لم تكن متوفرة حتى بعد أن أرسلت جميع البطاقات إلى الميدان. وكان هناك أيضاً مواطنون لديهم بطاقات انتخابية ولكن أسمائهم لم ترد بقائمة البلدية التي اختاروا أن يدلوا بأصواتهم فيها. وبينما يمكن أن تكون على الأقل بعض هذه الحالات قد صححت عن طريق المحكمة استجابة لمقدمي المطالبات، فمن المتعذر تحديد نطاق المشكلة من حيث الكم وقد تنشأ صعوبات يوم الانتخابات.

#### خامساً - الحملة الانتخابية واحترام الحريات الأساسية

١٢ - طُلب من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بموجب اختصاصات عنصرها الانتخابي، التحقق مما إذا كانت حرية التعبير والانتقال والتنظيم والاجتماع تحترم بدون قيود. وفي معرض الاضطلاع بأنشطة الحملة، حضرت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أكثر من ٨٠٠ مناسبة تألفت في

معظمها من اجتماعات وتظاهرات سياسية تمت بوجه عام بطريقة منظمة أُحسن ترتيبها. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك قوات أمن في ثلثي هذه المناسبات فلم يقع من الحوادث الخطيرة إلا القليل. وعلى الرغم من إصابة بعض الأشخاص بجراح خطيرة فلم تفد التقارير بوقوع وفيات من جراء أنشطة الحملة. وقد قام حزب التحالف الجمهوري الوطني بتنظيم نحو ٣٤ في المائة من المناسبات التي قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور برصدها؛ وقام التآلف المكون من التجمع الديمقراطي والحركة الوطنية الثورية وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني بتنظيم ٣٢ في المائة من تلك المناسبات؛ ونظم الحزب الديمقراطي المسيحي ١٦ في المائة؛ ونظمت الأحزاب الأخرى ١٨ في المائة. وكانت هذه الأنشطة دليلا على احترام حرية الانتقال والتظاهر والتعبير على نحو يسهم في إجراء انتخابات بصورة حرة.

١٣ - كذلك تضطلع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بمراقبة الدعاية السياسية التي تتم عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري. فجميع الأحزاب لها وجود في معظم وسائل الإعلام وإن كان ذلك يتم بكثافة متفاوتة. فيحظى حزب التحالف الجمهوري الوطني بصفة دائمة بالنصيب الأكبر من حيث الوقت المخصص للدعاية سواء في الإذاعة أو التلفزيون، يليه مباشرة الحزب الديمقراطي المسيحي، ثم على مبعده منهما يأتي التحالف الذي يضم جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وحزب التقارب الديمقراطي والحركة الوطنية الثورية، والأحزاب الأخرى. أما فيما يتعلق بمضمون الدعاية السياسية فقد وجد أنها متفقة عموما مع ما تنص عليه التشريعات الانتخابية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تلقت شعبة الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، عددا من الشكاوى من أحزاب سياسية مختلفة بشأن استخدام الموارد العامة للدعاية بصورة غير مباشرة للحزب الحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن هناك حظرا على القيام بالدعاية للبرامج الحكومية خلال فترة مدتها ٣٠ يوما قبل الانتخابات، فقد تأكدت شعبة الانتخابات ذاتها، من خلال مراقبة وسائل الإعلام، أن عدة وزارات ووكالات حكومية تقوم بالدعاية لبرامجها حتى وقت إعداد هذا التقرير.

١٤ - ويقوم بالدعاية عن طريق التلفزيون والإذاعة وفي الصحف مؤسسة خاصة، كما تقوم بها جهات دعائية مجهولة، وينطوي مضمون الدعاية على عداء شديد لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني، وللمرشح الرئاسي للتحالف بين حزب التقارب الديمقراطي والحركة الوطنية الثورية وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني. وهذه الدعاية، إلى جانب كونها تمثل انتهاكا للمادة ٤ من قواعد الدعاية الانتخابية التي لا يجوز بموجبها استخدام الدعاية الانتخابية إلا من جانب الأحزاب والتحالفات السياسية، تعتبر أيضا انتهاكا للمادة ١٨ التي تنص على ألا يدرج أي حزب في دعايته شعارات أو رموزا أو شارات تستخدمها أحزاب أخرى. وعلى الرغم من أن المحكمة الانتخابية العليا قد أصدرت أوامرها بسحب هذه الإعلانات فمزال يجري نشرها. وفي جميع الحالات، يتنافى مضمون هذه الدعاية مع روح السلم والمصالحة التي ينبغي أن تسود الانتخابات. كما كان هناك بعض الدعاية من جانب حزب التحالف الجمهوري الوطني وحزب التقارب الديمقراطي اشتملت على عناصر قد تشكل انتهاكا للمادة ١٨ من قواعد الدعاية الانتخابية.

١٥ - وكانت الشكاوى المتعلقة بحدوث مخالفات في الدعاية الانتخابية وغيرها من وجوه العملية الانتخابية تحيلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في حينها الى المحكمة الانتخابية العليا وفقا لاختصاصات شعبة الانتخابات. ولم يشتمل الاتصال بالمحكمة فقط على الشكاوى التي تقدم الى البعثة من جانب مقدمي الطلبات من مختلف المصادر، وأغلبها من الأحزاب السياسية، وإنما اشتمل أيضا على تقارير عن مشاكل تعرف عليها مراقبو البعثة في الميدان. وشملت هذه الاتصالات أغلب المسائل التي تدور حولها المناقشات العامة. وفي بعض الحالات، كانت تحل بإجراء من جانب المحكمة الانتخابية العليا. وفي هذا الصدد، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تقدم توصيات الى المحكمة حسب الاقتضاء. وقد قدم الى البعثة نحو ٣٠٠ شكوى خلال فترة الحملة، يتناول معظمها (٢٣ في المائة) إجراءات تعسفية أو غير مشروعة قامت بها السلطات العامة. أما بقية الشكاوى فكانت تتألف من أعمال تخويف (٢١ في المائة)، وتخريب مواد دعائية (١٨ في المائة)، واعتداءات (٩ في المائة)، وقتل (٧ في المائة)، وشكاوى متنوعة (٢٢ في المائة).

١٦ - وفيما يتعلق بالتوعية المدنية، اضطلعت المحكمة الانتخابية العليا بنشاط دعائي واسع النطاق في وسائط الإعلام أثناء عملية التسجيل وفي المرحلة النهائية من الحملة، حيث جرى التركيز آنذاك على كيفية التصويت. وبالإضافة الى ذلك، فقد أظهر عدد من الوكالات غير الحكومية الممولة تمويلًا جيدًا نشاطًا كبيرًا في ميدان التوعية المدنية. وتركزت أنشطتها على إعداد مواد التوعية مثل النشرات والكتيبات وتوزيعها على نطاق واسع. وقد كانت حملات التوعية الوطنية الضخمة ذات أهمية قصوى، إذ أن ١٠ في المائة في المتوسط من ورقات الانتخاب في الانتخابات التي أجريت في العقد الماضي كانت باطلة أو كانت تترك بيضاء.

١٧ - ومن بين المشاكل التي مازال يتعين حلها مشكلة مواقع المراكز الانتخابية في بعض مناطق النزاع. فوفقا للقانون أنشئت المراكز الانتخابية في المقاطعات في جميع أنحاء البلد لكن المحكمة الانتخابية العليا اتخذت قرارا أدى الى نقل أربعة مراكز انتخابية من المقاطعات التي كانت توجد فيها الى عاصمة مقاطعة تشالا تينغفو. وقد استندت المحكمة الانتخابية في اتخاذ هذا القرار الى اعتقادها أنه يوجد افتقار الى الأمن وعدد قليل من السكان في تلك المقاطعات. ومراقبو البعثة لا يشاركونها هذا الرأي. وقد أثار قرار المحكمة نقاشا كبيرا ومعارضة قوية من جانب الأحزاب السياسية ومواطني تلك المقاطعات، وقامت مظاهرة اشترك فيها عدد يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص أمام مبنى المحكمة الانتخابية. وأكدت البعثة مجددا في محادثات أجرتها مع المحكمة وفي بيانات علنية أن قرار نقل المراكز الانتخابية المذكورة ينتهك المادتين ١٢٥ و ٢٤١ من قانون الانتخابات. وعلى الرغم من استمرار الاحتجاجات مازالت المحكمة متمسكة بموقفها حتى الآن.

سادسا - ملاحظات ختامية

١٨ - تقدم السلفادور على هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية لم تكن تخطر على بال قبل ثلاث سنوات. فعلى الرغم من أن هناك صعوبات مازالت قائمة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وأن الجو السياسي لا يزال يخيم عليه فقدان الثقة بين المتنافسين، فالشروط الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة متوفرة. وكون أن جميع القوى السياسية تشترك لأول مرة، وأن الحريات السياسية الأساسية تحظى بالاحترام وأن عدد حوادث العنف التي وقعت أثناء الحملة كان محدودا، إنما يفضي الى توقع أن يكون عدد الذين سيتوجهون للادلاء بصوتهم أكبر بكثير منه في الانتخابات السابقة. وفضلا عن هذا، فلم يحدث من قبل قط أن كانت القواعد المنظمة لاصدار ورقات الاقتراع وعد الأصوات موافقة للمعايير الديمقراطية كما هي في هذه المرة. وهناك مبرر كاف لتوقع أن تكون هذه الانتخابات مراقبة حاسمة نحو توطيد السلم والمصالحة الوطنية بين صفوف الشعب السلفادوري.

— — — — —